منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون
البند ١٣-١٨ من جدول الأعمال المؤقت

ج٥٨/٢٢
١٨ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥
A58/22

مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية

تقرير من الأمانة

١- أصدر مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية، (مكسيو سيتي، ١٦-٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٤) الذي عقدته منظمة الصحة العالمية واستضافته حكومة المكسيك، "بيان المكسيك عن البحوث الصحية"، الذي أقره وزراء الصحة ورؤساء الوفود من ٥٨ دولة عضواً (انظر الملحق). وقد تركز، بشكل أساسي على *التقرير العالمي عن المعرفة من أجل صحة أفضل*.[١]

٢- وتدعو الضرورة إلى وجود نُظم صحية وطنية وطيدة لإيتاء التدخلات في مجال الرعاية الصحية التي تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة ومعالجة موضوع الأمراض السارية وغير السارية، والصحة الجنسية والإنجابية، والإصابات، والعنف، واعتلال الصحة النفسية، وضمان المساواة في المسائل الصحية. وللبحوث دور هام، وإن قل الاعتراف به، في تعزيز النُظم الصحية وتحسين التوزيع العادل للخدمات الصحية العالية الجودة والنهوض بالتنمية البشرية. وينبغي أن تركز هذه البحوث على الوظائف الأساسية للنُظم الصحية، بما فيها تأمين الأدوية، وتمويل الخدمات، وتوفير الموارد البشرية والمعلومات الصحية.

٣- وتتيسر البحوث العالية الجودة إذا كان لدى كل بلد نظام وطني للبحوث الصحية، قوي وشفاف ومستدام. ويمكن تعريف مثل هذا النظام بأنه الناس والمؤسسات والأنشطة ممن غرضهم الأولي هو توليد المعارف ذات الصلة التي تتقيد بالمعايير الأخلاقية الرفيعة، ويمكن استخدامها في تحسين الحالة الصحية للسكان بطريقة منصفة.

٤- وينبغي أن تستند السياسة الصحية والصحة العمومية وتقديم الخدمات إلى قرائن موثوقة تستمد من بحوث عالية الجودة. وتأتي قرائن البحوث من مصادر مختلفة تشمل تلك التي تبين القيم والفوارق الشخصية والثقافية، وتستند إلى احتياجات المرضى ومقدمي الخدمات، وتقيس المزايا والأخطار المحتملة في مجال التدخلات الصحية. علماً بأن تجاهل القرائن البحثية قد يضر الأفراد والجماعات ويبدد الموارد.

٥- وينبغي ألا تكون نتائج البحوث العالية الجودة في تناول متخذي القرارات فحسب بل أن تبلّغ بطرق فعالة لتوعية راسمي السياسات ومتخذي القرارات المتعلقة بالصحة العمومية والرعاية الصحية. ويجب أن

---

١ *التقرير العالمي عن المعرفة من أجل الصحة: تعزيز النُظم الصحية*، جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٤.

تنشر نتائج البحوث، بما في ذلك التجارب السريرية، وتوثق في سجلات ومحفوظات ميسرة دولياً، وأن يتم توطيدها من خلال استعراضات منهجية. إذ إن تعميم هذه النتائج على هذا النحو يمكن أن يساعد على اتخاذ قرارات صائبة بشأن دعم البحوث الجديدة وبناء ثقة الجماهير في العلم.

٦- وتتحسن قدرة النُظم الصحية على التعامل مع التحديات الصحية العالمية الراهنة لو أُعتمدت التدخلات القائمة اعتماداً كافياً وتم استنباط تدخلات أكثر فعالية بخصوص الأمراض المهملة. ويمكن لتشجيع ودعم تطوير منتجات مثل الأدوية الأساسية، واللقاحات ووسائل التشخيص وتشجيع إقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك مبادرات الشراكة مع البلدان ذات مستويات الدخل المتفاوتة، أن يسهم في بلوغ هذه الغاية.

٧- وناقش المجلس التنفيذي، في دورته الخامسة عشرة بعد المائة، موضوع مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية.[١] وقرر مواصلة المناقشة بالوسائل الإلكترونية رغبة في التوصل إلى نص مشروع قرار يقدم إلى جمعية الصحة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٨- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون،

وقد نظرت في بيان المكسيك عن البحوث الصحية، الصادر عن مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية (مكسيكو سيتي، ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)؛

وإذ تسلم بأن البحوث العالية الجودة وتوليد المعرفة وتطبيقها أمور ذات أهمية حاسمة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتعلقة بالصحة، بما فيها الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وتحسين أداء النُظم الصحية، والنهوض بالتنمية البشرية وتحقيق العدل في المسائل الصحية؛

وإذ تدرك الحاجة إلى تدعيم التقييم المرتكز على القرائن لعواقب السياسات والممارسات الصحية وغيرها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؛

وإذ تؤكد من جديد على ضرورة إيجاد الطلب على البحوث وتعزيز المشاركة في عملية البحوث؛

وإذ تراعي ضرورة تدعيم نُظم البحوث الصحية الوطنية ببناء القدرات وإعداد القيادات القادرة، وتوفير أدوات الرصد والتقييم المناسبة، والنهوض بالقدرة على إجراء استعراضات أخلاقية للبحوث، وعلى تحديد المعايير واللوائح الأخلاقية اللازمة لصحة السكان والخدمات الصحية والبحوث السريرية؛

١ انظر الوثيقة م ت١١٥/٢٠٠٥/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الحادية عشرة، الفرع ١، (النص الانكليزي).

والتزاماً منها بتيسير الحصول على القرائن الموثوقة وذات الصلة والحديثة، بشأن آثار التدخلات استناداً إلى الاستعراض المنهجي لمجمل نتائج البحوث المتاحة ومع مراعاة النماذج القائمة؛

وإدراكاً منها لضرورة تحديد المجالات البحثية المنقوصة التمويل، كمجالي النُظم الصحية والصحة العمومية، حيث يمكن لزيادة الموارد والريادة أن تسرعا تحقيق الأهداف الصحية الحاسمة الأهمية؛

وإذ تؤكد على أن البحوث مسعى عالمي يقوم على تقاسم المعارف والمعلومات في إطار أخلاقي مناسب،

١- **[تؤيد] [تحيط علما بـ]** بيان المكسيك بشأن البحوث الصحية الصادر عن مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية (مكسيكو سيتي، ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على:

[(١) تنفيذ التوصية المعتمدة عام ١٩٩٠ بأن تعمد "البلدان النامية إلى استثمار نسبة ٢ في المائة على الأقل من التكاليف الصحية الوطنية في مجال البحوث وتدعيم القدرات البحثية، وتخصيص ٥ في المائة كحد أدنى من المعونات المقدمة للمشاريع والبرامج للقطاع الصحي من وكالات المعونة الإنمائية للبحوث وتدعيم القدرات البحثية"؛[١]]

(٢) وضع وتنفيذ أو تعزيز سياسة وطنية للبحوث الصحية، والمبادرة في إطار هذه السياسة إلى إعادة إعطاء أولوية أعلى لبرنامج بحوث النُظم الصحية يؤمن له التمويل الكافي؛

(٣) تشجيع التعاون مع الشركاء الآخرين في البحوث الصحية بغية تيسير إجراء تلك البحوث في نطاق نظمها الصحية؛

(٤) النهوض بالأنشطة الرامية إلى تدعيم النُظم الوطنية للبحوث الصحية، بما في ذلك إيجاد راسمي سياسات واعين وتحديد الأولويات، وإدارة البحوث، ورصد الأداء، واعتماد المعايير واللوائح الخاصة بالبحوث العالية الجودة ومراقبتها من الناحية الأخلاقية، وضمان مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمرضى في هذه الأنشطة؛

(٥) إيجاد أو تعزيز آليات لنقل المعارف دعماً لنُظم الصحة العمومية وإيتاء الخدمات الصحية والسياسات ذات الصلة بالصحة المرتكزة على القرائن؛

(٦) المشاركة في تقديم الدعم مع أمانة المنظمة والأوساط العلمية العالمية لإقامة شبكات من وكالات البحث الوطنية بقصد إجراء البحوث التعاونية تصدياً للأولويات الصحية العالمية؛

١ *Commission on Health Research for Development. Health research: essential link to equity development.* New York, Oxford University Press, 1990.

٣- **تناشد** الأسرة العلمية العالمية، والشركاء الدوليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب العلاقة المعينين القيام بما يلي:

(١) تقديم الدعم لبرنامج موضوعي ومستدام لبحوث النُظم الصحية يتماشى مع الاحتياجات القطرية ذات الأولوية ويهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالصحة والمتفق عليها عالمياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

(٢) إقامة محفل طوعي يربط بين سجلات التجارب السريرية لإيجاد نقطة نفاذ وحيدة إلى الشبكة الدولية من هذه السجلات وتعريف هذه التجارب على نحو واضح لا يشوبه أي غموض، رغبة في تعزيز حصول المرضى وأسرهم ومجموعات المرضى وغيرهم على المعلومات؛

(٣) تدعيم أو استحداث عملية نقل المعارف بهدف تسهيل الاتصال، وتحسين سبل الحصول على المعلومات الصحية الموثوقة والمناسبة وغير المتحيزة والحسنة التوقيت والنهوض باستخدامها؛

(٤) توفير الدعم لشراكات البحوث الوطنية والإقليمية والعالمية، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتسريع خطى استحداث الأدوية الأساسية، واللقاحات، ووسائل التشخيص، وآليات إيتائها على نحو منصف؛

(٥) الإقرار بضرورة إشراك السلطات المختصة في الدول الأعضاء المعنية، في التخطيط الأولي لمشاريع البحوث الصحية؛

(٦) المشاركة مع أمانة المنظمة والدول الأعضاء في تقديم الدعم لإقامة شبكات من وكالات البحث الوطنية، بأقصى قدر ممكن، سبيلاً إلى تحديد وإجراء البحوث التعاونية التي تتصدى للأولويات الصحية العالمية؛

٤- **تطلب إلى** المدير العام:

(١) إجراء مشاورات مع أصحاب العلاقة المعنيين بشأن إيجاد برنامج لبحوث النُظم الصحية معد لتسريع خطى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً المتصلة بالصحة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

(٢) القيام مع الشركاء المعنيين بمتابعة موضوع إنشاء محفل طوعي يربط بين سجلات التجارب السريرية؛

(٣) المساعدة في وضع آليات أكثر فعالية لسد الفجوة القائمة بين طرق توليد المعارف وبين سبل استعمالها، ويشمل ذلك تحويل نتائج البحوث الصحية إلى سياسات وممارسات؛

[(٤) عقد مؤتمر دولي على المستوى الوزاري مع أصحاب العلاقة المعنيين، بشأن البحوث في مجال الموارد البشرية الصحية؛]

(٥) الإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن بيان المكسيك الصادر عن الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الإعلان بشأن الألفية (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، في مؤتمر عن النظم الصحية في عام ٢٠٠٦، وفي مؤتمر القمة الوزاري المقبل بشأن البحوث الصحية في عام ٢٠٠٨.

الملحق

بيان المكسيك عن البحوث الصحية

المعرفة من أجل صحة أفضل: تعزيز النظم الصحية

من مؤتمر القمة الوزاري المعني بالبحوث الصحية
مكسيكو سيتي، ١٦-٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

نحن وزراء الصحة* والمشاركين من ٥٨ بلداً

إذ نسلم بما يلي:

١- لاتزال هناك عقبات تعترض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في كثير من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

٢- يلزم وجود نظم صحية وطنية لتقديم تدخلات الرعاية الصحية تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية ذات العلاقة بالصحة؛ وتصدياً للأمراض الأخرى السارية وغير السارية وللصحة الجنسية والإنجابية، وللإصابات والعنف واعتلال الصحة النفسية؛ ولتحسين الصحة والمساواة في المسائل الصحية.

٣- للبحوث دور هام، وإن قل الاعتراف به، في تعزيز النُظم الصحية وتحسين التوزيع العادل للخدمات الصحية العالية الجودة والنهوض بالتنمية الصحية.

٤- البحوث تشكل عنصراً أساسياً في النظم الصحية القوية من أجل العمل بوعي ومعرفة لتحسين صحة الناس وتسريع معدل التنمية العالمية والإقليمية والوطنية.

٥- تتيسر البحوث العالية الجودة بأن يكون لدى كل بلد نظام وطني للبحوث الصحية، قوي وشفاف ومستدام، يعرف بأنه، الناس والمؤسسات والأنشطة ممن غرضهم الأولي هو توليد المعارف ذات الصلة، التي تتقيد بالمعايير الأخلاقية العالية والتي يمكن استخدامها في تحسين الحالة الصحية للسكان بطريقة منصفة.

٦- ينبغي أن توضع السياسة الصحية وسياسة الصحة العمومية وتقديم الخدمات على أساس قرائن موثوقة تستمد من بحوث عالية الجودة. وتأتي قرائن البحوث من مصادر مختلفة تشمل تلك التي تصور القيم الشخصية والثقافية والفوارق، وتستند إلى احتياجات المرضى ومقدمي الخدمات، وتقيس المزايا والأخطار المحتملة في مجال التدخلات الصحية. علماً بأن تجاهل القرائن البحثية يضر الأفراد والجماعات ويبدد الموارد.

٧- ينبغي ألا تكون نتائج البحوث العالية الجودة في تناول متخذي القرارات فحسب بل وأن تبلّغ بطـرق فعالة لتوعية راسمي السياسات ومتخذي القرارات المتعلقة بالصحة العمومية والرعاية الـصحية. ويجـب أن تنشر نتائج البحوث وتوثق في سجلات ومحفوظات ميسرة دولياً، وأن يتم توليفها مـن خـلال استعراضـات منهجية. فهذه الإجراءات يمكن أن تساعد في إصدار قرارات صائبة بشأن دعم البحوث الجديدة وبنـاء ثقـة الجماهير في العلم.

٨- تسهم العلوم الطبية البيولوجية والاجتماعية بقدر كبير من تفهمنا للوقاية والتشخيص والعلاج بالنـسبة لطائفة كبيرة من الأمراض. غير أن البحوث الهامة الرامية إلى تعزيز الصحة العموميـة والـنظم الـصحية، مهملة ومنقوصة التمويل. فينبغي وضع استراتيجية للبحوث متوازنة وشاملة وتغطي جميع نهج التحقيـق ذات الصلة.

٩- تتحسن قدرة النظم الصحية على التعامل مع التحديات الصحية العالمية الراهنة لو أن التدخلات القائمة تُعتمد بصورة كافية وتُستنبط تدخلات أكثر فعالية للأمراض المهملة. ويمكن لتشجيع ودعم تطوير المنتجـات وإقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلـك مبـادرات الشراكة مع البلدان النامية، أن يسهم في تلبية تلك الحاجة.

وإذ ندرك الحاجة إلى ما يلي

١- إعادة تأكيد ثقافة وممارسة البحوث عالية الجودة وتوليد المعارف وتطبيقها، وهذا الأمر بالغ أهميتـه (١) لبلوغ الأهداف الصحية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ (٢) ولأداء النظم الصحية بما في ذلك التوسع في قدرات الموارد البشرية من أجل الصحة؛ (٣) ولحيوية التنميـة الاجتماعيـة الاقتـصادية لأي بلـد؛ (٤) ولتحقيق الإنصاف في المسائل الصحية.

٢- دعم التقييم القائم على القرائن، لعواقب السياسات الصحية وغيرها من السياسات والممارسات علـى الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية.

٣- التصدي للمحددات الاجتماعية للصحة، بما في ذلك ما يتعلق منها بنوع الجـنس والـدخل والتعلـيم والقدرات والصراعات والإثنية.

٤- إشراك مستخدمي القرائن وإعلامهم لإيجاد الطلب على البحوث وتعزيز المشاركة في عملية البحث.

٥- تعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية ببناء القدرات اللازمة، وتنمية القيادات القادرة، وتـوفير أدوات الرصد والتقييم الضرورية، وتحسين القدرة على استعراض الجوانب الأخلاقية للبحـوث، وتنفيـذ المعـايير والقوانين الأخلاقية اللازمة لصحة الجماهير والخدمات الصحية والبحوث السريرية.

٦- تيسير الحصول على القرائن الحديثة الموثوقة والمهمة عن آثار التـدخلات، علـى أسـاس إجـراء استعراضات منهجية لكل نتائج البحوث المتاحة.

٧- تحديد مجالات البحث الناقصة التمويل، ومن ذلك النظم الصحية والصحة العمومية، التي تسرع زيادة الموارد والقيادات فيها من بلوغ الأهداف الصحية الهامة.

٨- التشديد على أن البحوث مسعى عالمي يقوم على تقاسم المعارف والمعلومات.

٩- بناء وتعزيز ثقة الجماهير بالعلم وإيمانها به.

نطالب الجهات التالية بما يلي

١- *الحكومات الوطنية* بالالتزام بتمويل البحوث الصحية الضرورية لضمان تنشيط النظم الصحية والحد من التفاوت والظلم الاجتماعي.**

٢- *الحكومات الوطنية* برسم وتنفيذ سياسة وطنية للبحوث الصحية.

٣- *الحكومات الوطنية* لتعزيز الأنشطة الرامية إلى تعزيز نظم البحوث الصحية الوطنية، بما في ذلك إيجاد متخذي القرارات عن علم، وتعيين الأولويات، وإدارة البحوث، ورصد الأداء، وإقرار معايير ونظم للبحوث ذات الجودة العالية والرقابة الأخلاقية وتأمين مشاركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية والمرضى في إدارة شؤون البحوث.

٤- *الحكومات الوطنية* بوضع برامج مستدامة لدعم نظم الصحة العمومية وتوفير الرعاية الصحية القائمة على القرائن ورسم السياسات المتعلقة بالصحة والقائمة على القرائن.

٥- *الحكومات الوطنية وأمانة المنظمة والمجتمع الدولي* بدعم إقامة شبكات من وكالات البحث الوطنية في مجال إجراء البحوث التعاونية لمعالجة الأولويات الصحية العالمية.

٦- *الجهات التي تمول البحوث الصحية* لدعم برنامج موضوعي ومستدام لبحوث النظم الصحية يتفق والاحتياجات القطرية ذات الأولوية.

٧- *جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين* الذين تيسرهم أمانة المنظمة بإنشاء منبر يجمع بين شبكة من المسجلين الدوليين للتجارب السريرية، بهدف ضمان وجود منفذ وحيد للتجارب والتحديد الذي لا لبس فيه للتجارب.

٨- *جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين* بتعزيز أو إنشاء أنشطة لإبلاغ المعلومات الصحية الموثوقة والمهمة والمحايدة وتحسين الوصول إليها وتعزيز استخدامها في وقتها المناسب.

٩- *مجتمع البحوث الصحية الدولي* بضمان الدعم الواسع للشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص بقصد تسريع استنباط العقاقير الأساسية واللقاحات ووسائل التشخيص، وضمان أداء هذه التدخلات بشكل منصف.

١٠- *أمانة المنظمة* بإعداد التقارير عن التقدم المحرز بخصوص بيان المكسيك في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، وفي مؤتمر عن النظم الصحية يعقد في عام ٢٠٠٦، وفي مؤتمر القمة الوزاري القادم المعني بالبحوث الصحية في عام ٢٠٠٨؛ ويعقد مؤتمر دولي على المستوى الوزاري بشأن البحوث في الموارد البشرية من أجل الصحة.

= = =

* وزراء وممثلو وزارات من الدول الأعضاء التالية (يرد خط تحت اسم الوفد عندما يكون رئيس الوفد وزيراً): النمسا، بلجيكا، بنن، البرازيل، بروني، بوركينا فاصو، كندا، شيلي، كوستاريكا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، ألمانيا، هايتي، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران (الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليتوانيا، ماليزيا، مالي، موريشيوس، المكسيك، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، السنغال، جنوب أفريقيا، عمان، سوازيلند، سويسرا، تايلند، أوغندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، زمبابوي.

** على سبيل المثال، أوصت لجنة البحوث الصحية من أجل التنمية في عام ١٩٩٠ بأن "تستثمر البلدان النامية ما لا يقل عن ٢٪ من إنفاقها الصحي الوطني في البحوث وتعزيز القدرة على البحث، وتخصيص ٥٪ على الأقل من مساعدات المشاريع والبرامج للقطاع الصحي من وكالات المساعدة الإنمائية للبحوث وتعزيز القدرة على البحث". وينبغي أن تنظر المنظمة في تخصيص نسبة من ميزانياتها القطرية لدعم البحوث الخاصة بالنظم الصحية العالية الجودة.